اذا اراد ان يقضي قاضيا فاراد حكم يصلح للقضا ومتطوع به وكاه ولم يولي من يطلب رفاوان الخ
الامر بطلب الورق دفع الله الورق ودعا عمر رضي الله عنه لسرج في كل سنة ماية درهم فلما ولي
علي الهم جعله في كل سنة خمسماية درهم وروي ان زيادا ارتاد رجلا على القضا اجرا ولان القاضي اذا ولي
انقطع عن معاشه واحتاج الا الورق والحاجة تدعوا اليه فجعل الله الورق للخليفة اذا بذل هذا
فانه يحتاج مع توفيه سبيل الفراغ لنسبة التي يكتب فيها الخراج والمحلات للارتفاق بمصالح المسلمين وهل
يجب الماء معد لمصالحهم فان لم يكن في بيت المال ما يحمله الامام فان زاد يحتاج الى مال الملك الماهو لهم
من ذلك قال الحاكم لم يثبت له الخيار بين ان يأتي بما عدا ثبت لك فيه الخيار والصلح فافعل واما
خيره لانه يحتمه وجعله عليه لانه يحتمه دون من عليه الحق فاذا رجع الى مال الملك الماهو لهم
يحتمه اذا شهد فان الشافعي رضي الله عنه قال ليقول الرشيد فان يصحيفة فيها شهادة شاهدك
وكذا خصومتك ولا ازهدك ولا اقبل شهادة الشاهد للاداب واشاشهادته واحملها
ومعنى الكلام فهم من قال الراد به كذا به الخصم وقوله فان يصحيفة فيها شهادة شاهدك معناه تصحيفه
اكتب فيها شهادة شاهدك وكذا خصومتك ولا ازهدك لاترد ذلك تحته اك ولا اقبل الشهد
الشاهد للاداب بردا لا اقبل الشهادة على وعلى نفسي فاذا ادات الشهادة والاداب وهو علامتي
بذكر حكمي وفيهم من قال معناه اذا اراد رجل على رجلين من حل فشهادة شاهدان فاراد اسفرا فجا
صاحب الحق الى الحاكم فطلب منه ان يسمع شهادة الشاهدين فيد عنده ويطالبه اذا حل وقوله لا
اسمع شهادة شاهدك الا ان تكون شهادتهما في كذا وفيه خطها فاعلم على شهادتهما لا يسمع
مرة بكذا وانا شاشهادتهما وذكر القاضي ابو الطيب في قوله وانا شهادته معناه فاحرشهادته
اذا لم يأته بكتاب قال وهذا الاولى والصحيح وهو ان لم اقبل هذا ان شهد عندي شاهد الساعة
بلا كتاب وانا شاشهادته قال ولو كان من النسا ان يكتب بالاداء عند اثر اصحانا اصح مسئلة
قال وان قال الشهادة من عند خصم خصم فلا باس وحمله ابو اسحاق على عادة من مجلس الحكم
وطلب الخاتم البينة والحكم بما عليه بطرق فان كان عاميا حدر السلطان على الحاكم سماع البينة
والحكم بما مع من ما جد الحق وان كان حاضرا الا ان يتوارى ولا لخصم مجلس الحكم حتم عليه ايضا

بالبينة وان كان حاضرا في البلد غير متوار فهل لحكم عليه فيه وجهان احدهما لحكم عليه لان الحجة هي
البينة وقد وجبت والثاني وهو المذهب انه لا يحكم عليه بالسبب عنه ويسأله عن الدعوى والبينة
لانه ممكنه ذلك من غير ضرر لصاحب الحق ورعا كان عنده قدح في البينة او جحه بدفعها ويفارق الغائب
واحوال القاضي حاضرا على ما مر الخ وقد نص بالحر مراد اشهد فاعدوا القضا على الغائب عالما واجمل
واسخى وورعه والاوزاعي ومالك والثوري وابو حنيفة واصحابه لا يحكم على غايب الا ان يدخل حيه
حاضرا وكذا لو شبع لا يجوز ان يكون عنده ما يبطلها فلا يحكم بما عليه كما لو كان حاضرا في البلد
ودليلنا ان ابا حنيفة وافقنا في سماع البينة على الغائب وفي ولاية القضا عنه عادة مستمرة عليه في جميع الاعصار
حاكم حاضرا شاكا عن الجواب ويعاقب ما قاسوا عليه الحاضر في البلد لما بيناه وشرح المذهب
وقد افضل بحيث قال اذا احاط علم القاضي بان زيدا غصب الهارب وحلها غايبا وله مال في بلد حل ويجاز الى اربعة
ايام عدو لها مثلا قال الحاكم اقضي لها عليه بالصفة اذا شهد بذا فاردم الغايب في الحكم فان حضر السود
لم يحكم عليه وارسال ان يوكل في الحرج احلفه لنا فان ابى الحرج والاحكم عليه واما ان حضر
وقد حكم عليه لم يسمع منه الحرج الا ان يكون معذورا مثل ان شهد شاهد واراد ان يحلف معه لانه يجوز
ان يكون حاد بعد الشهادة وان طلب الحاكم احلفه فان ابى الحرج والاقد نقد الحكم وهو
والقضا على الغايب انما يكون في حقوق الادميين واما في الحدود التي هي حق الله عز وجل فلا تقضى فيها
على غائب لانه ليس مأمورا بالاحتياط فيها فان قامت عنده بينة بالسرقة على غايب حكم بالغرم ولم يحكم
بالقطع فصل اذا قام البينة على غايب او صبي او مجنون استحلف الخ وقال احمد لا يحلف
واستدل الرواية عنه لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل اليمين على المدعى عليه واليمين على المدعى عليه ودليلنا ان
الحاكم مأمور بالاحتياط في حق الغائب والصبي والمجنون ولان الانسان لا يعرف احد منهما عن نفسه فجاز ان يكون
قضاؤه ما قامت البينة او مدفعه صاحب الحق الى الغريم كما اذا ادعى ذلك الحاضر والخبر محمول على
الحاضر مسئلة قال فاذا علم من شهوده او سمع انه شهد عند من يرد شهوده لم يحكم بها الخ وجملته ان
سوطا وشهر امن حمله الخ المزور والذي امر بما روي عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال عدالة شهادة الزور والاستراك الله تعالى لما مراد وبلا قوله عز وجل فاجلدوا ثمانين جلدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)